

2024 / 42 .

باردوفي: 06 ماي 2024

واردات عدد
2024 ماي 07
B
مجلسي تواب الشعوب
مكتب التفتيش المركزي

إلى عنابة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : تقديم مقترن قانون.

المرفقات : - مقترن القانون

- شرح الأسباب

- قائمة النواب و امضاءاتهم

- التصاريح بتبني مقترن قانون

تحية طيبة وبعد،

عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور والفصلين 122 و 123 من النظام الداخلي، يشرفني باسم النواب الممضين في القائمة المصاحبة أن أتقدم إليكم بمقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

والسلام.

ألفهـ - المرءـ

2024 / 42 .

الباب الأول: أحكام عامة

الفصل الأول: يضبط هذا القانون القواعد العامة المنظمة لممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. ويهدف إلى:

- تعزيز الثقة في المعاملات التجارية الإلكترونية.

- تحفيز أنشطة التجارة الإلكترونية وتطورها.

- توفير الحماية اللازمة لجميع الأطراف المتعاملة من الغش أو الخداع أو التضليل.

الفصل 2 - يقصد بالمصطلحات التالية على معنى هذا القانون:

الوزارة: وزارة التجارة وتنمية الصادرات.

الوزير: وزير التجارة وتنمية الصادرات.

الوحدة المختصة: فرقه الأبحاث ومراقبة التجارة الإلكترونية في الوزارة.

اللجنة: اللجنة التي تشكل بقرار من الوزير للنظر في مخالفات أحكام هذا القانون.

التجارة الإلكترونية: نشاط اقتصادي يبني على مطالبات تعتمد وسائل إلكترونية في إطار توفير خدمات والانتفاع بها وتبادل منتجات مادية ولا مادية.

نشاط التسويق والترويج: تسويق أو ترويج أي منتج عن طريق العرض أو النشر بالكتابه أو الرسم أو الصورة أو الرمز أو الصوت أو بأي وسيلة أخرى على المواقع الإلكترونية أو وسائل التواصل الاجتماعي.

البيانات: كل بيان مهما كان مصدره أو شكله، يستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر عند التعامل بالتجارة الإلكترونية.

التاجر: كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للتسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات ويمارس التجارة الإلكترونية.

الناشر: كل شخص طبيعي غير خاضع للتسجيل بالسجل الوطني للمؤسسات ويمارس التجارة الإلكترونية.

المعروف التجاري: التاجر أو الناشر.

المستهلك: كل من يشتري منتوجاً لاستعماله لغرض الاستهلاك.

المُنتَج: كل خدمة أو منتج طبيعي أو فلاحي أو حرفي أو صناعي، مادي أو لا مادي.

العقد: الاتفاق الذي يبرم إلكترونياً بين الأطراف الذين يتعاملون بالتجارة الإلكترونية.

المُعلن: أي شخص أو شركة أو مؤسسة أو جهة يقوم / تقوم بنشر منشورات مدفوعة الأجر وبمقابل مادي أو غير مادي، على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

واردات عدد

07 ماي 2024

B

مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

الإعلان الإلكتروني: كل دعاية بوسيلة إلكترونية يكون الهدف منها تشجيع بيع منتج أو تقديم، سواء تم ذلك عن طريق العرض أو النشر بالكتاب أو الرسم أو الصورة أو الرمز أو الصوت أو غيرها من وسائل التمييز.

الموقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي: أي موقع إلكتروني أو برنامج أو تطبيق إلكتروني أو أي تقنية معلومات أخرى يتم استخدامها عبر الشبكة المعلوماتية بواسطة الأجهزة الإلكترونية، والتي تتيح لمستخدميها إمكانية التفاعل مع المستخدمين الآخرين، وذلك من خلال ما يتم مشاركته معهم عبر هذه الوسائل كالصور والمدونات والفيديوهات وغيرها، للوصول إلى العملاء والتفاعل معهم.

المحل الإلكتروني: منصة إلكترونية تتيح للمرأجع التجاري عرض منتج أو بيعه، أو تقديم، أو الإعلان عنه أو تبادل البيانات الخاصة به.

مزود خدمات المصادقة الإلكترونية: كل شخص طبيعي أو معنوي يحدث ويسلم ويتصرف في شهادات المصادقة ويسدي خدمات أخرى ذات علاقة بالإمضاء الإلكتروني.

شهادة المصادقة الإلكترونية: الوثيقة الإلكترونية المؤمنة بواسطة الإمضاء الإلكتروني للشخص الذي أصدرها.

علامة الثقة الإلكترونية: علامة تمنح للمرأجع التجاري بعد التثبت من استجابته لمجموعة من معايير السلامة والشفافية والخدمات ذات الجودة.

المبادرات الإلكترونية: المبادرات التي تتم باستعمال الوثائق الإلكترونية سواء كانت بياناً أو إعلاناً أو إشعاراً أو طلباً أو عرضاً يوجهه أطراف العقد بوسيلة إلكترونية في مرحلة التفاوض في شأن العقد أو اثناء تنفيذه.

وسيلة إلكترونية: أي تقنية استعمال من وسائل تقنية الاتصالات والمعلومات سواء كانت كهربائية، أو كهرومغناطيسية، أو بصريّة، أو صوتيّة أو رقميّة أو أي شكل آخر من وسائل التقنية المشابهة.

الفصل 3 – تسرى أحكام هذا القانون على كلٍّ من يأتي:

- المرأجع التجاري الذي يقدم منتجات أو خدمات من خلال عرضها بطريقة تمكن المستهلك من الوصول إليها.

- المستهلك.

- المنصات الإلكترونية التي تؤدي دور الوساطة.

باب الثاني: الإجراءات.

الفصل الأول: إحداث فرقـة الأبحاث ومراقبة التجارة الإلكترونية

الفصل 4 – تحدث لدى وزارة التجارة وتنمية الصادرات ضمن جهاز المراقبة الاقتصادية وحدة مكلفة بمراقبة نشاط التسويق والترويج على الواقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، ويشار إليها صلب هذا القانون بـ"الوحدة المختصة".

الفصل 5 – تتركب هذه الوحدة من أعواـن منتمـين إلى سـلك المراقبـة الاقتصادية وأعواـن منتمـين لأـسـلاـك خـصـوصـية فـنيـة.

وينتم تعينهم بقرار من الوزير المكلف بالتجارة بناء على اقتراح من وزارة المالية والوزارة المكلفة بتكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي.

الفصل 6 – تتولى هذه الوحدة القيام خاصة بالمهام التالية:

- تنظيم الأعمال ذات الطابع التجاري في موقع التواصل الاجتماعي، سواء كانت إعلانات ترويجية أو عروضا أو بيعا على مستوى الأشخاص أو الشركات.

- تركيز منظومة المعطيات والتحليل اللازم لمتابعة ومراقبة التجارة الإلكترونية.

- النظر في كراسات الشروط الازمة لممارسة الأنشطة التجارية الكترونيا، والتي تشمل استخدام علامة الثقة الإلكترونية والرقم التسلسلي.

- معالجة المخالفات الاقتصادية ورفعها، وفقا لمقتضيات القوانين الجاري بها العمل.

- تطوير القطاع ومواكبة المستجدات والأساليب والنظم الحديثة للبيع والشراء عبر الوسائل الإلكترونية.

- المساهمة في تسهيل أعمال التجارة الإلكترونية وتعزيز موثوقية تعاملاتها وحفظ حقوق المتعاملين.

- المساهمة في أنشطة البحث والتكون والدراسة ذات العلاقة بمجال التجارة الإلكترونية وعمليات التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. وبصفة عامة كل نشاط آخر يقع تكليفها به من قبل سلطة الإشراف وله علاقة بميدان تدخلها.

القسم الثاني: شروط ممارسة النشاط

الفصل 7 – لا يجوز ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الا بعد أن يتولى الشخص الراغب في ممارسة النشاط سحب كراس الشروط الخاص بالنشاط المرغوب فيه من مكتب الضبط المركزي للوزارة أو مكاتبها الجهوية، أو تحميلا عن طريق شبكة الانترنت من موقع الواب الرسمي للوزارة أو نسخة من الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وكل مخالف يُعرض نفسه للعقوبات المنصوص عليها بهذا القانون.

ويستثنى من ذلك الأشخاص الذين يمارسون أ عملا غير ربحية كالاعمال الخيرية والتطوعية.

الفصل 8 – تشمل كراسات الشروط معظم الأعمال التجارية بالتفصيل الكترونيا، والأنشطة المرتبطة بتقنية المعلومات والحاسب الآلي، وأعمال الوساطة التجارية والعقارات، والأعمال الاستشارية والمهنية التي تتم الكترونيا، والأنشطة الإعلامية التي تتم عبر وسائل التقنية وغيرها من الأنشطة القائمة على العمل الفكري و/ أو الفردي ويمكن ممارستها الكترونيا.

لا يخل ما ورد في هذا القانون بالأحكام الواردة في القوانين المعمول بها في البلاد التونسية فيما يتصل بالأنشطة المهنية أو الحصول عند الاقتضاء على الموافقات المسترجبة قانونا من طرف هيكل إدارية أخرى .

الفصل 9 – يشترط في الراغب في ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي:

- أن يكون بالغا سن 18 عاما فاكثر.

- أن توفر فيه الشروط الازمة لممارسة النشاط طبقا للتشريع المنظم للنشاط المعني.

- لا يكون قد سبق وقف أو إلغاء نشاطه في التسويق والترويج، أو أغلقت المؤسسة التي يمارس من خلالها هذا النشاط أو منع من ممارسته، أو أشير بإفلاسه، ما لم تتم إزالة أسباب المخالفة.
- لا يكون الاسم الاقتصادي لنشاطه علامة تجارية مسجلة.
- أن يكون النشاط من الأنشطة المسموح بمارسها مع ضرورة الالتزام به.
- أن لا يتضمن كراس الشروط أكثر من ثلاثة أنشطة متعددة.
- لا يجوز للراغب في النشاط التنازل عن نشاطه إلا بعد الحصول على موافقة الوحدة المختصة واستيفاء المتنازل إليه جميع الشروط المقررة وفقاً لأحكام هذا القانون.

الفصل 10 – يتم التصرف في كراسات الشروط عبر "منصة خدمات إلكترونية" محدثة لغرض تضبط طرق إدارة المنصة وتنظيمها والتصرف فيها بمقتضى أمر حكومي.

الفصل 11 – يرفق كراس الشروط وجوباً بالوثائق التالية:

أ/ بالنسبة للناجر:

- نسخة محينة ومسجلة من القانون الأساسي.
- نسخة من مضمون السجل الوطني للمؤسسات لم يمض على تسليمها أكثر من 3 أشهر.
- الأنشطة التي سيمارسها من خلال المحل الإلكتروني.
- وصف المحل الإلكتروني الرئيس وعنوان الوصول إليه.

و عند الاقتضاء يرفق المطلب أيضاً بالوثائق التالية:

- نسخة من رخصة الجولان بالنسبة للتجار المتجولين.
- نسخة من شهادة التصريح بالاستثمار.
- شهادة ترسيم صادرة عن الهيئات المهنية بالنسبة للمهنيين.
- شهادة مثبتة للكفاءة المهنية طبق التشريع الجاري به العمل بالنسبة للحرفيين.

ويراعى في ذلك ما تتوصل به الوحدة المختصة من بيانات وثائق بمحظ تثبيك قواعد البيانات.

ب/ بالنسبة للناشر:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر أو ما يقوم مقامه بالنسبة للأجانب.
- عنوان إقامته، ورقم هاتفه، وعنوان بريده الإلكتروني.
- الأنشطة التي سيمارسها من خلال المحل الإلكتروني.
- وصف المحل الإلكتروني الرئيس المراد استخدامه في ممارسة نشاط التسويق والترويج وعنوان الوصول إليه.

يكون مقر عمل الناشر المكان الذي يحده في محله الإلكتروني، أو في شهادة المعادقة الصادرة عن الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية.

وإذا لم يكن للناشر داخل البلاد مقر عمل، يكون محل إقامته وفق العنوان الوطني المسجل عنواناً له

الفصل 12 – تضمن كراسات الشروط بمكتب الضبط ويشمل التضمين تاريخ الوصول أو الإيداع والبيانات المحددة لهوية المودع وصفته والبيانات المحددة لهوية الناشر أو الناجر.

يسلم للمودع وصل ممضي بخط اليد أو وصل إلكتروني وفقاً للتشريع الجاري به العمل.

الفصل 13 – تتحقق الوحدة المختصة من هوية الراغب في النشاط وأهليته ومن صحة الوثائق المذكورة بها وموافقتها للمقتضيات التشريعية والترتيبية.

الفصل 14 - يجب طلب التنصيص على كل التغييرات التي تستوجب التحبيب في ظرف (30) ثلاثة يوما من حصول التغيير من قبل الراغب في النشاط، وذلك بملء النموذج المعد لذلك على الموقع الإلكتروني للوزارة.

الفصل 15 - يتم شطب النشاط في إحدى الحالات التالية:

- بطلب من المعنى بالأمر يقم من خلال منصة الخدمات المخصصة للغرض.
- عدم احترام الشروط المستوجبة لمارسة النشاط.
- المنع من ممارسة النشاط بمقتضى حكم قضائي أحرز على قوة اتصال القضاء، أو قرار إداري قابل للتنفيذ.
- من توقي منعه أكثر من عام.

الفصل 16 - يجب على الوحدة المختصة إذا حصل لها العلم بتوقف الناجر عن النشاط بصفة نهائية، إشعار المعنى بالأمر حالاً بأي وسيلة تترك أثرا.

إذا ثبت أن المرسل إليه لم يعد يباشر نشاطه أو لم يقم بالتصريح الجبائي لمدة سنتين متتاليتين، فإن الوحدة المختصة تتبع بياناً في التوقف عن النشاط أو في عدم التصريح الجبائي ويتم التشطيب نهائياً عليه بعد مرور أجل عام من تاريخ ذلك التنصيص.

الفصل 17 - يجب على كل من توقف نهائياً عن النشاط أن يودع جميع وثائقه بما في ذلك الدفاتر والسجلات والمحررات والعقود والوثائق المحاسبية والجبائية بالوحدة المختصة في أجل (30) ثلاثة يوماً من تاريخ التوقف النام والنهائي مقابل وصل في الغرض.

تقوم الوحدة المختصة بحفظ هذه الوثائق لمدة عشر سنوات من تاريخ إيداعها ولا يخضع الحفظ الإلكتروني لأي أجل.

القسم الثالث: التزامات المروج التجاري

الفصل 18 - على المروج التجاري الإفصاح في محله الإلكتروني عن البيانات الآتية:

- سياسة الخصوصية، على أن تتضمن تدابير حماية المعلومات الشخصية للمستهلك، ونطاق التعامل مع ملفات التعريف بالمستخدم -إن وجدت-.
- الإجراءات والوسائل المتّبعة لتنقية شكاوى المستهلكين ومعالجتها.
- المعرف الجبائي للمروج التجاري -إن وجد-.

- رقم الترخيص أو التصريح، وتاريخ انتهاء، والجهة المانحة له، إذا كان يمارس مهنة تخضع لتنظيم معين وتحتطلب ترخيصاً أو تصريحاً بممارستها،

على المروج التجاري أن يتيح الوصول إلى البيانات الواردة في الفصل (11) الحادي عشر من القانون الفقرة (1) من هذا الفصل بتوفير رابط لها في محله الإلكتروني، مع توضيح أي تعديل يطرأ عليها.

الفصل 19 - يلتزم المروج التجاري بالآتي:

- إشعار الوحدة المختصة بأي تعديل يطرأ على البيانات الموثقة بموجب الفصل (14) الرابع عشر خلال (30) ثلاثة أيام من تاريخ إجراء التغيير.
- احترام القواعد التي تحكم ممارسة الأعمال التجارية.
- احترام القواعد الخاصة بالمنافسة وحماية المستهلك والصحة والسلامة والحقوق والإجراءات الجبائية والاجتماعية طبقاً للتشريع الجاري به العمل.
- عدم التسويق أو الترويج لأي منتج يتطلب موافقات مسبقة من الجهات المختصة، أو لمشاريع غير مرخصة من الجهة المختصة، أو أي منتج مقلد.
- مسك دفتر رقم ومؤشر عليه من قبل مصالح المراقبة الجبائية المختصة يمكن تحميله الكترونياً وتسجل به يومياً المصارييف والمدخلات على أساس الوثائق المبررة.

الباب الثالث

حماية حقوق المستهلك

الفصل الأول: حق المستهلك في ضمان حماية معطياته الشخصية

الفصل 20 - يعنى من المعطيات الشخصية للمستهلك واجبة الحماية أي معطى - مهما كان مصدره أو شكله - يؤدي إلى معرفة شخصية المستهلك على وجه التحديد، ومن ذلك: الاسم، وبيانات الهوية، والعنوان، وأرقام التواصل، وأرقام الشخص والسجلات والمتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات والبطاقات البنكية، والصور الثابتة والمتحركة.

الفصل 21 - للمستهلك على المروج التجاري حق:

- حماية معطياته الشخصية من الوصول إليها أو كشفها أو إفشاءها أو تبديلها أو معالجتها لغير الأغراض المنشورة، ويكون بذلك المروج التجاري ملزماً بتطبيق التدابير الفنية والإدارية بما يتناسب مع طبيعة تلك المعطيات.

- عدم الاحتفاظ بمعطياته الشخصية أو سيداته الإلكترونية إلا لغرض الوفاء بالالتزامات المنعقدة عليها بينهما، ويحظر على المروج التجاري استعمالها لأي أغراض أخرى، كالإعلان أو التسويق، دون الحصول على موافقة صريحة مسبقة منه.

الفصل 22 - إذا كانت علاقه المستهلك بالمحل الإلكتروني مستمرة وتقتضي إنشاء حساب له لتسهيل العقود المستقبلية، فيجوز للمروج التجاري بعد الحصول على موافقة المستهلك الاحتفاظ بمعطيات الشخصية للمستهلك إلى أن يطلب المستهلك إغلاق هذا الحساب، وعلى المروج التجاري أن يتيح للمستهلك إمكانية إغلاق الحساب بشكل واضح وسهل.

الفصل 23 - إذا تعرضت المعطيات الشخصية للمستهلك للاختراق، يجب على المروج التجاري إشعار الوزارة - وفق الآلية التي تحددها الوزارة - والمستهلك، خلال (3) ثلاثة أيام من تاريخ علمه بذلك، مع توضيح نطاق الاختراق وأثاره، والتدابير المتخذة لمعالجته، ولا يترتب على الإشعار إغفاء للمروج التجاري من مسؤوليته تجاه المستهلك، كما يجب على المروج التجاري الالتزام بما يصدر عن الجهات المختصة بهذاخصوص.

الفصل الثاني: حق المستهلك في فسخ العقد

الفصل 24 - ما لم يتفق المروج التجارى والمستهلك على أجل آخر لتسليم المنتج موضوع العقد أو تنفيذه، يحق للمستهلك فسخ العقد إذا تأخر المروج التجارى عن التسليم أو التنفيذ في الموعد المتفق عليه. وله الحق في استرداد ما دفعه بمقتضى العقد مقابل المنتج من تكاليف ترتب على هذا التأخير، ما لم يكن التأخير بسبب قوة قاهرة.

دون إخلال بما ورد في الفقرة (1) من هذا الفصل بلتزم المروج التجارى بإبلاغ المستهلك عن أي تأخير متوقع أو صعوبات يكون لها تأثير جوهري في تسليم المنتج موضوع العقد أو تنفيذه.

الفصل 25 - يحق للمستهلك استبدال المنتج أو إعادةه مع استرداد قيمته النقدية، دون إبداء أي أسباب في أجل (3) ثلاثة أيام عمل تحسب بدءاً من تاريخ تسليمه المنتج أو لتاريخ التعاقد على تقديم الخدمة، في حال عدم استخدام المنتج أو عدم الاستفادة منه، وفي هذه الحالة يتحمل المستهلك التكاليف المترتبة على عملية استبدال المنتج أو إعادةه، إلا إذا اتفق أطراف العقد على غير ذلك.

الفصل 26 - يحق للمستهلك استبدال المنتج أو إعادةه مع استرداد قيمته النقدية، إذا شابه عيب خلال (10) عشرة أيام من تاريخ الاستلام، وفي هذه الحال على المستهلك تبيه المروج التجارى وتوضيح العيب.

ويلتزم المروج التجارى في هذه الحال بناءً على طلب المستهلك بإيداع المنتج أو استرداده مع رد قيمة دون أية تكلفة إضافية على المستهلك خلال أسبوع من تاريخ لجوء المستهلك إليه ويكون استرجاع المبلغ المدفوع بذات طريقة الشراء.

وفي حال وجود خلاف حول وجود عيب بالمنتج، للمستهلك الحق في تقديم شكوى للوحدة المختصة التي تتولى بدورها فحص الشكوى والتحقيق فيها والتواصل مع المروج التجارى وإصدار قرار ملزم في هذا الشأن.

الفصل 27 - لا يحق للمستهلك فسخ العقد في الحالات الآتية ما لم يتفق على خلاف ذلك:

- إذا كان المنتج موضوع العقد معرضًا للتلف خلال المدة التي يجوز فيها فسخ العقد.
- إذا كان المنتج موضوع العقد لا يمكن إعادة بيعه لأسباب صحية.
- إذا كان المنتج موضوع العقد يتضمن عدة عناصر تم دمجها ولا يمكن معه إعادة إلى حالتها الأصلية التي سلمت بها.
- إذا كان المنتج موضوع العقد تم تصميمه وإنتاجه خصيصاً للمستهلك وفقاً لمواصفات حدها، وكان المنتج مطابقاً لهذه المواصفات المتفق عليها.
- إذا كان المنتج موضوع العقد على غير الحالة التي كان عليها وقت البيع نسباً يرجع إلى المستهلك.
- إذا كان المنتج موضوع العقد يمكن أن يتغير سعره خلال المدة التي يجوز فيها فسخ العقد اعتماداً على سوق يُسم بالنقلب السعري المستمر بشكل لا يتحكم فيه المروج التجارى، كالذهب والفضة.
- إذا كان المنتج موضوع العقد حجزاً فنيقاً، أو حجز تذاكر سفر، أو تأخير مرickets، أو خدمة إيواء أو نقل أو إطعام أو خدمة تنظيم فعاليات.

- إذا كان المنتج موضوع العقد تحميل برامج عبر الانترنيت، ويستثنى من ذلك البرامج التي بها عيب يحول دون إتمام التحميل أو غير المطابقة لما اتفق عليه.
- إذا كان المنتج موضوع العقد كتاباً أو صحفاً أو منشورات أو مجلات أو أسطوانات أو أقراص مدمجة أو برامج معلوماتية جرى استخدامها.
- إذا كان المنتج موضوع العقد ملابس داخلية أو فساتين زفاف إذا ما تمت إزالته ألغتها.
- إذا انعقد العقد في مزاد علني.

القسم الثالث: حق المستهلك في تصحيح المبادلة الإلكترونية

- الفصل 28** - يكون تصحيح المستهلك للخطأ الوارد في المبادلة الإلكترونية مقبولاً إذا قام بإبلاغ المروج التجاري عنه خلال (24) أربع وعشرين ساعة من وقت إرسال المبادلة، ويتعنى على المروج التجاري الاستجابة لتصحيح الخطأ المبلغ عنه وفقاً للنقطة (1) من هذا الفصل، ما لم يكن المستهلك قد استفاد من المنتج.

الباب الرابع

في بيانات العقد وشروطه

- الفصل 29** - يتلزم المروج التجاري بتضمين البيان المقدم إلى المستهلك بشأن أحكام العقد المزمع إبرامه، الآتي:
- الإشارة إلى حق المستهلك في فسخ العقد وفق النصتين: (25) الخامس والعشرين و (26) السادس والعشرين من هذا القانون متى كان الفسخ جائز، والتکاليف التي يتحملها المستهلك حال ممارسته هذا الحق، وما يجب على المستهلك اتخاذه إذا أراد الفسخ، أو الإشارة إلى أنه لا يحق له الفسخ لتحقق إحدى الحالات الواردة في الفصل (27) السابع والعشرين من القانون.
 - الإشارة إلى الإجراء الذي يترتب عليه إبرام العقد، بأن يذكر في الخانة المخصصة ما يفيد بأنه بمجرد توقيع المستهلك عليها يكون العقد قد أبرم، ويترتب على ذلك الالتزام بالدفع، وذلك بشكل واضح وسهل.
 - الإشارة إلى جواز أن يتشرط المروج التجاري في العقد أن له الحق في تصحيح الخطأ غير المقصود الذي يقع منه في المبادلة الإلكترونية الموجهة للمستهلك، على أن يبلغ المستهلك بالخطأ فور علمه به وقبل شحن المنتج أو البدء في تنفيذه، وللمستهلك الخيار في هذه الحالة بين الاستمرار في تنفيذ العقد بعد تصحيح المبادلة الإلكترونية أو فسخ العقد واسترداد ما دفعه مقابل المنتج من تكاليف ترتب على هذا الخطأ.
 - وصف مختلف مراحل إنجاز المعاملة وصفاً كاملاً.
 - تحديد الفترة التي يكون خلالها المنتج معروضاً بالأسعار المحددة.
 - تحديد شروط الضمانات التجارية والخدمة بعد البيع -إن وجدهـ.

يتعين توفير هذه المعلومات إلكترونياً ووضعها على ذمة المستهلك للاطلاع عليها في جميع مراحل المعاملة.

- الفصل 30** - على المروج التجاري أن يقدم للمستهلك بعد إبرام العقد فاتورة قابلة للحفظ، تتضمن الآتي:

- اسم المروج التجاري إن كان ناشطاً أو اسمه التجاري إن كان تاجراً، ووصف المنتج موضوع العقد.
- تأكيد إبرام العقد وتاريخ انعقاده.
- السعر الإجمالي للمنتج وقيمة الضرائب إن وجدت، مع إيضاح تفاصيل السعر وكيفية حسابه وشروط استحقاقه.
- أجور الشحن والنقل والتوصيل إن وجدت.
- المعرف الجبائي للمروج التجاري إن وجد.
- موعد توصيل المنتج أو تقديمها.
- اسم الناقل الذي يتولى توصيل المنتج، وبيانات تتبع مسار التوصيل إن وجدت.
- موجزاً بأحكام الاستبدال والإرجاع في الأحوال التي يجوز فيها ذلك إن وجدت.
- طريقة أداء الثمن وبيان تمام السداد إذا تم فعلاً.

الباب الخامس: الإعلان الإلكتروني

القسم الأول: ضوابط الإعلان الإلكتروني

الفصل 31 - يجب أن يتضمن الإعلان الإلكتروني عند نشره أو إرساله ما يأتي:

- بياناً واضحاً بأنه مادة إعلانية.
- المعلومات ذات الصلة بالمنتج التي تتبع الوعي اللازم لمستهلك بأخذ قراره.
- اسم المروج التجاري، وأي بيان مميز له، ما لم يكن مسجلاً لدى أحد مزودي خدمات المصادقة على المحلات الإلكترونية.
- وسائل الاتصال بالمروج التجاري.
- على المروج التجاري أن يتيح لمستهلك وسيلة لطلب وقف إرسال الإعلانات الإلكترونية إليه، كما عليه أن يتوقف عن إرسالها حال تلقيه هذا الطلب.
- على المروج التجاري الالتزام بأحكام القوانين المنظمة لطرق البيع والإشهار التجاري وضوابطها، والحصول على التراخيص الالزامية بحسب طبيعة المنتج.

الفصل 32 - يحظر تضمين الإعلان الإلكتروني ما يأتي:

- محتوى تسويقياً أو ترويجياً مبيهاً أو غامضاً أو ليس له دلالة واضحة.
- محتوى تسويقياً أو ترويجياً لمنتجات يمنع الاتجار فيها، أو منتجات غير متوفرة بالسوق خلال الإعلان عنها، أو منتجات مجهلة المصدر.

- محتوى تسويقياً أو ترويجياً ينطوي على جريمة أو يحرض عليها، أو يضر بالمصلحة العامة بطريقه مباشرةً أو غير مباشرةً.
- محتوى تسويقياً أو ترويجياً كاذباً أو مبالغ فيه مصوّتاً بعبارات من شأنها أن تؤدي بصورة مباشرةً أو غير مباشرةً إلى خداع المستهلك أو تضليله.
- محتوى تسويقياً أو ترويجياً يسيء للأفراد أو أي فئات اجتماعية أخرى أو يحرض على الكراهية والعنف.

القسم الثاني: المصادقة على المحلات الالكترونية

الفصل 33 - تنشئ الوزارة موقعاً للمصادقة على المحلات الالكترونية، يرتبط به مزودو خدمات المصادقة الالكترونية المرخص لهم وفقاً لإجراءات المنصوص عليها في الأمر عدد 1668 لسنة 2001 الموزع في 17 جويلية 2001.

الفصل 34 - تتولى الوكالة الوطنية للمصادقة الالكترونية الرقابة على أعمال مزودي خدمات المصادقة الالكترونية المرخص لهم والمرتبطين بموقع الوزارة للتحقق من مدى التزامهم بأحكام القانون وشروطه التطبيقية.

وتقوم الوحدة المختصة بضبط ما قد يقع من مخالفات لأحكام القانون وشروطه التطبيقية من جهات المصادقة.

الفصل 35 - على مزودي خدمات المصادقة الالكترونية المرخص لهم تحديد البيانات الازمة للمصادقة، على ان تشمل الآتي بحسب الأحوال:

- اسم المرسوج التجاري وعنوانه ووسائل التواصل معه، وبيان ما إذا كان تاجراً أم ناشطاً، وتونسيأً أم أجنبياً.
- بيانات هوية الناشر أو السجل التجاري للناشر.
- أسماء المفترضين في التوقيع عن المرسوج التجاري إذا كان شخصاً معنوياً، وأسماء من يتولون إدارته.
- المنصة التي يمارس المرسوج التجاري أعمال التجارة الالكترونية من خلالها.
- التراخيص الصادرة عن الجهات المختصة إن وجدت.

الفصل 36 - يصدر مزود خدمة المصادقة على المحلات الالكترونية بيان المصادقة لطالبه، وينشره في محله الالكتروني.

القسم الثالث: المنصات الالكترونية التي تؤدي دور الوساطة

الفصل 37 - تعد منصة الكترونية تؤدي دور الوساطة بين المرسوج التجاري والمستهلك أي موقع أو تطبيق الكتروني يوفر خدمات ميسرة للتجارة الالكترونية، مثل تقديم الإعلانات عبر الانترنت أو الترويج للمنتجات أو الخدمات، أو تمكن قبول الطلبات أو الدفع، أو أية خدمة أخرى تتيح ممارسة التجارة الالكترونية.

الفصل 38 - تلتزم منصة الوساطة بما يأتي:

- نشر أحكام وشروط استخدام المنصة، وحقوق مستخدميها والتزاماتهم، وأساليب حفظ بياناتهم الشخصية وما يرد على استعمالها من قيود، والسياسة المتبعة للتعامل مع شكاوى المروجين التجاريين والمستهلكين، وسياسة تسوية النزاعات في ما بين المروجين التجاريين والمستهلكين، وذلك بشكل واضح في المنصة.
- نشر أي تعديل جوهري يطرأ على ما تقدمه من خدمات في محلها الإلكتروني، وإشعار المستخدمين المسجلين به قبل تطبيقه بأسبوع على الأقل.
- طلب بيانات المروج التجاري في المنصة، وبيانات الاتصال به -إن وجد- وبيان ترسيمه في السجل التجاري -إن وجد-، وتخزين هذه البيانات بأسلوب يضمن الحفاظ عليها ويبتعد الرجوع إليها عند الحاجة، وتحديثها بشكل دوري، وتقديمها إلى الوزارة في حال طلبها.
- حذف أي محتوى مخالف لأحكام القانون وأحكام وشروط الاستخدام من المنصة.
- تعزيز الأمان السيبراني للمنصة، والالتزام بما تصدره الجهات المختصة في هذا الشأن، وضمان سرعة التعامل مع أي حادث أو اختراق للمنصة بما يكفل عودتها إلى عملها المعتمد في أقرب وقت ممكن دون الإخلال بالأمن السيبراني للمنصة.
- إذا تعرضت المنصة لاختراق، يجب عليها إشعار الوزارة -وفق الآلية التي تحددها الوزارة- والمتأثرين بهذا الاختراق خلال (3) ثلاثة أيام من تاريخ علمها بذلك، مع توضيح نطاق الاختراق وأثاره، والتدابير المتخذة لمعالجته، ولا يترتب عن الإشعار إعفاء المنصة من مسؤوليتها تجاه المستفيدين من خدماتها، كما يجب على المنصة الالتزام بما يصدر عن الجهات المختصة بهذا الخصوص.
- الاحتفاظ ببيانات وافية عما يبرم بواسطة المنصة من عقود، وتخزينها بأسلوب يضمن الحفاظ على سلامتها ويبتعد الرجوع إليها عند الحاجة لمدة لا تقل عن (3) ثلاثة سنوات من تاريخ إبرام العقد، ما لم ينص قانون آخر على مدة أطول.

الباب السادسالمخالفات والعقوبات

الفصل 39 - تكون بقرار من الوزير لجنة (أو أكثر) تتولى النظر في مخالفات أحكام القانون أو نصوصه التطبيقية وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون، على أن لا يقل عدد أعضائها عن (3) ثلاثة ويكون من بينهم مستشار قانوني على الأقل، وتصدر قرارات اللجنة بالأغلبية، ويصدر الوزير بقرار منه قواعد عمل اللجنة ويهدد مكافآت أعضائها.

الفصل 40 - إذا خالف المروج التجاري أي من أحكام القانون أو نصوصه التطبيقية، يمكن للوزير المكلف بالتجارة اتخاذ إجراءات تحفظية بحجب المحل الإلكتروني جل التسويق مع الجهة المختصة جزئياً أو كلياً إلى أن تتم معالجة المخالفة أو البث فيها أيهما أسبق، وإحاله المخالفة للجنة التي تتولى النظر في مخالفات أحكام القانون أو نصوصه التطبيقية وتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القانون خلال مدة أقصاها (3) ثلاثة أيام اعتباراً من حجب المحل الإلكتروني، على أن تتخذ اللجنة قرارها في شأن المخالفة خلال مدة لا تتجاوز (10) عشرة أيام من تاريخ الإحاله، وللجنة وقف قرار حجب المحل الإلكتروني جزئياً أو كلياً إذا رأت مسوغاً لذلك.

الفصل 41 - تنظر اللجنة في الشكاوى والمخالفات بعد إعلام المخالف بالحضور أمامها قبل الموعد المحدد لاجتماعها بـ (15) خمسة عشر يوماً على الأقل، وذلك بمراسلة مسجلة مبين فيها الشكوى أو المخالفات المنصوصة إليه، وتاريخ ومكان العقاد الاجتماعي.

ويجوز للمخالف إبداء دفاعه شفاهياً أو كتابياً بنفسه أو من يمثله قانوناً، فإذا لم يحضر المخالف أو ممثله القانوني رغم إعلامه إعلاماً صحيحاً، جاز للجنة إصدار قرارها في غيابه.

الفصل 42 - مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص علىها قانون آخر، يعاقب كل من يخالف أي من أحكام القانون أو نصوصه التطبيقية بواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:

- (1) الإنذار.
- (2) خطية من ألف دينار إلى خمسة آلاف دينار.
- (3) حجب المحل الإلكتروني بالتنسيق مع الجهة المختصة بصورة مؤقتة جزئياً أو كلياً.
- (4) شطب النشاط وذلك بحجب المحل الإلكتروني بالتنسيق مع الجهة المختصة بصورة دائمة.

الفصل 43 - يراعى في اختيار العقوبة جسامية المخالفة وتكرارها وحجم نشاط المروج التجاري والضرر الذي وقع على الآخرين بسببها.

وفي صورة العود تضاعف العقوبات المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 44 - يجوز تضمين القرار الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر منطوقه على نفقة المخالف في صحيفة (أو أكثر) ورقية أو الكترونية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد تحصين القرار بمضي المدة المحددة قانوناً أو كان الحكم الصادر في شأنه مكتسباً للصفة القطعية.

الفصل 45 - يجوز لمن وقع عليه إحدى العقوبات المنصوص عليها في الفصل (42) الثاني والأربعين من هذا القانون أن يتظلم إلى الوزير خلال (60) سنتين يوماً من تاريخ إعلامه بالقرار أو علمه به، وعلى الوزير البت فيه خلال (30) ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمها، ويعتبر مرور هذه المدة دون البت في التظلم بمثابة رفضه.

الفصل 46 - يجوز لمن صدر ضده أي قرار بناء على القانون، الاعتراض عليه أمام المحكمة المختصة التي تتولى الفصل في النزاعات، بما في ذلك دعاوى المطالبة بالتعويض الناشئة عن تطبيق أحكام القانون.

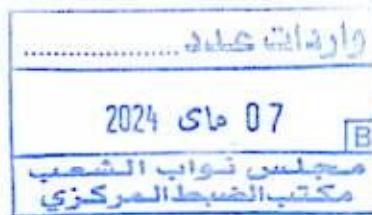
الفصل 47 - يمكن للوزير المكلف بالتجارة إجراء صلح في المخالفات التي تقع معاينتها وتبعها وفقاً لأحكام هذا القانون، وتكون طرق وإجراءات الصلح وفق النصوص القانونية الجاري بها العمل والمنتهية للمراقبة الاقتصادية دون المساس بحقوق الغير.

تنقض الدعوى العمومية وتتبع الإدارية بدفع المبلغ المعين في عقد الصلح المشار إليه في الفقرة (1) من هذا القانون.

الفصل 48 - تستخلص مبانع الخطايا والصلح باعتبارها ديوناً للدولة.

الفصل 49 - يدخل هذا القانون حيز النفاذ بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالراي الرسمى للجمهورية التونسية ويتم خلال هذا الأجل سن الأوامر والأوامر التطبيقية المتعلقة بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.

2024/42.

مبادرة تشريعية:

تنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج

على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.

شرح الأسباب:

1/ سعياً للقضاء على فوضى المعاملات التجارية على موقع التواصل الاجتماعي التي صارت تمثل تهديداً مباشراً للاقتصاد المنظم وضرراً بالغاً لعدد من الشركات المنتظمة في قطاع التجارة الإلكترونية من المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولباعة المحلات التجارية التقليدية التي تدفع إيجاراً وتتوفر مواطن شغل مهيكلة وتدفع معاليم جبائية للدولة.

2/ حماية للمستهلك من عمليات النصب والتحليل وبيع المنتجات المغشوشة، إذ إنه يقتني بضاعة من بائع دون هوية تجارية ولا سجل تجاري ولا عنوان قار ويتسلم البضاعة عبر وسيط آخر هو شركة الشحن والتوزيع التي تسلمه الطرد وتستلم المقابل المالي معلنة ألا شأن لها بمحوى الطرد ولا تتحمل أية مسؤولية، وعلاوة على ذلك لا تسلمه وصلاً موزعاً ولا فاتورة بالبضاعة. ويزداد الخطر أكثر حين يكون التسويق لمنتجات ذات علاقة بالصحة البدنية والنفسية، كحسابات بيع الأعشاب والعقاقير الطبية وبيع مستحضرات التجميل وما إلى آخره.

3/ سعياً إلى إيقاف التزيف المستمر للعملة النقدية إذ إن هذه المعاملات تساهم في تطور الدفع نقداً عوضاً عن استعمال موقع التجارة الكترونية لمنظومات الدفع الإلكتروني وهو ما يتعارض مع مشروع إلغاء التعامل نقداً وعدم القدرة على متابعة حجم وقيمة المبادرات التجارية. وجدير بالذكر في هذا السياق أن وزارة التجارة أعدت دراسة تقييمية حول مؤشرات التجارة الإلكترونية أواخر سنة 2021 كشفت فيها أن نسبة 80 بالمائة من المعاملات تتم من خلال الدفع نقداً عند التسليم عبر الشركات الناشطة في مجال نقل الطرود، أي أن 80 بالمائة من الدفوعات هي خارج مجال مراقبة واستفادة الدولة منها.

4/ أملأ في أن تعكس عمليات البيع والشراء إيجاباً ونمواً على اقتصاد الدولة وضمان تطور حركة الاستهلاك بيعاً وشراءً، وتكريراً للسيادة الرقمية للدولة.

أتقدم إلى مجلس النواب بمبادرة تشريعية تخص "تنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي" وتهدف إلى:

- وضع ضوابط صارمة لحماية البائع والمشتري على حد سواء من عمليات النصب الإلكتروني التي قد يقعون فيها أثناء إجرائهم معاملات تجارية إلكترونية.
- ضبط منظومة المعاملات التجارية الإلكترونية وما يتعلق بها من إعلانات، لأجل دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرسمية.
- المساهمة في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، وإرساء دعائم العدالة الضريبية، واستيفاء حقوق الخزينة العامة للدولة.

2024/42.

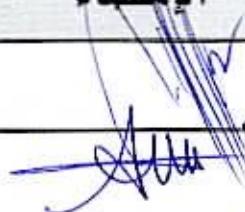
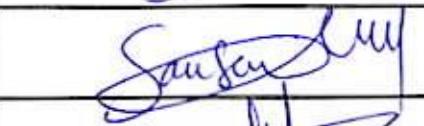
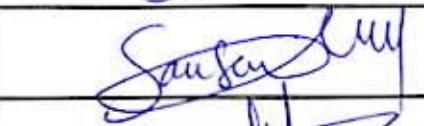
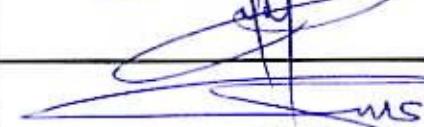
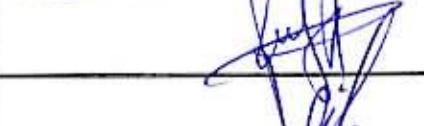
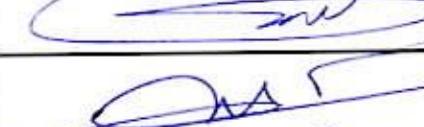
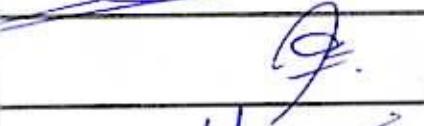
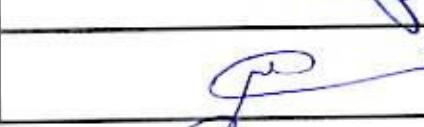
2024/42.

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

واردات عدد
07 ماي 2024
B
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

قائمة إمضاءات النواب حول

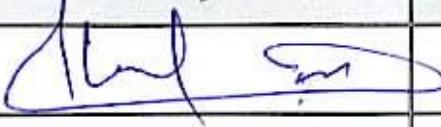
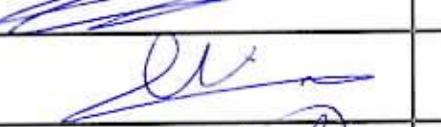
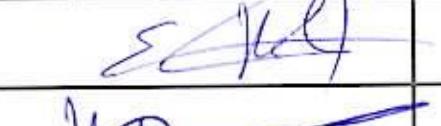
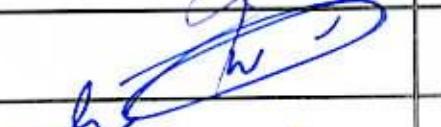
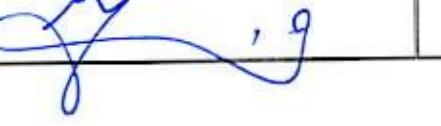
مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية
ووسائل التواصل الاجتماعي

ع/ر	الإسم واللقب	الإمضاء
1	ألفة المرواني	
2	آمال المودب	
3	لسمون مهروج	
4	(لن جب الله)	
5	عواطف السنيني	
6	لصيرن المطربي	
7	ريم الصغير	
8	أمداد الدروبي	
9	هبة المترض	
10	عبدالعزيز عربات	
11	د. الرزق مهندس	
12	برهمة العفري	
13	نجيب عكرمي	
14	محمد ماجد بن	
15	التوني برمي	
16	الخطيب الرطاibi	

2024/42.

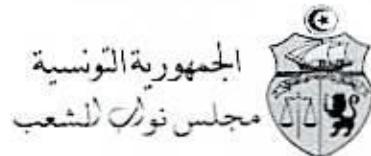
قائمة إمضاءات النواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الإلكتروني
وسائل التواصل الاجتماعي

الإسم واللقب	الإمضاء	ع/ر
محمد بن تون		17
صالح الصنماي		18
إلياس بوكوست		19
عمر بن حمود		20
ريان بلال		21
حدىل الخضر		22
فؤاد سليماني		23
هليك كمتون		24
حالة حكم ميرفي		25
عثمان بن جامون		26
فاته النجيفي		27
سارة جبار الله		28
جمال كرماعده		29
طاهر بن ابراهيم		30
أمين نعيرة		31
ياسين ماهي		32

واردات عدد
07	هـ 2024
مكتب التسيير المركزي	مجلس نواب الشعب
مجلس نواب الشعب	الجمهورية التونسية

2024/42.



قائمة إمضاءات النواب حول

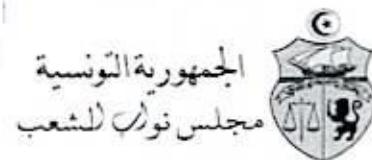
مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني
وسائل التواصل الاجتماعي

ع/ر	الإسم ولقب	الإمضاء
33	عزبة الخضر	
34	محمد خضر	
35	عادل البوسالمي	
36	سامي ابراهيم عصري	
37	محمد العابد العلاني	
38	رسنديز ابراهيم	
39	هشام حسني	
40	محمد بن حسني	
41	أبيض المرعبي	
42	صابر بوزيد	
43	خوزي دايس	
44	سامي راجي	
45	أبراهام حسني	
46	عادل الهواري	
47	حسين بوكلي	
48	الناصر السنفوني	
49	سرين بو هندي	

2024/42.

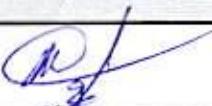
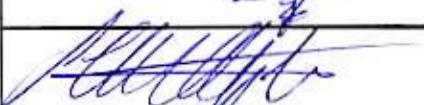
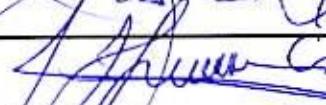
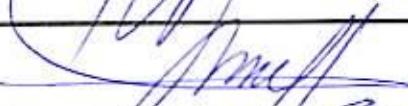
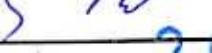
واردات عدد	
07 ماي 2024	B
مجلعن نواب الشعب	
مكتب الضبط المركزي	

2024/42.



قائمة إمضاءات مالنواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني
ووسائل التواصل الاجتماعي

ع/ر	الاسم ولقب	الإمضاء
50	حسين القادر بن تونسي	
51	محمد الدين خصلات	
52	فهد حبيب درجبي	
53	محمد ابراهيم زارع رسمي	
54	حسين بو سالم	
55	سامي طوجاني	
56	حاجير الجدي	
57	هايثر بربور العظيري	
58	كاظم العساير	
59	سلفيه الدري	
60	فراز العريبي	
61	حلال الحصري	
62	نبيل حامدي	
63	لهى عاشر	
64	محمد زيداد العماير	
65	صيّن العسوي	
66	صال بدريده	



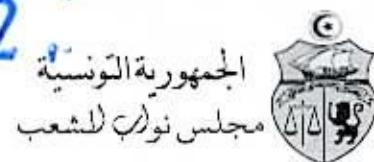
قائمة إمضاءات النواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني
ووسائل التواصل الاجتماعي

الإمضاء	الاسم ولقب	ع/ر
	نبيل	67
	رياض حبيب	68
	عمر سرحون	69
	درود الدغيري	70
	كامل العطاس	71
	مراد المزاوي	72
	العنان الملاول	73
	(صرخ المستوكي)	74
	هشام العلالي	75
	ساديس سلطان عزيز	76
	عبدالعزيز سعدي	77
	كامرا هوطبو	78
	فتحي الزغبوني	79
	معن العبيدي	80
	محمد البحري	81
	عادل صناف	82
	سمير بن البرودي	83

واردات عدد	
2024 ماي 07	B
مجلـس نـواب الشـعب	
مكتـب الشـيخ المـركـزـي	

2024/4/27



قائمة إمضاءات النواب حول

مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني
ووسائل التواصل الاجتماعي

الإمضاء	الاسم ولقب	ع/ر
	لطفي الهمامي	84
	لطفي العبدالله	85
	المختار عصبة الفوقي	86
	محمد العاشر	87
	عبدالله العجاشي	88
		89
		90
		91
		92
		93
		94
		95
		96
		97
		98
		99
	2024/4/27	100

2024 / 42

باردو في ٢٠٢٤.٥.٥

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

أحمد المودي

إني الممضي (ة) أسفله،

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاء بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الامضاء

٢٠٢٤/٤/٢

باردو في ٥٦٠٩٢٤

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله،السمعي المرزوقي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/42-

باردو في ٢٥/٥/٢٠٢٤

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

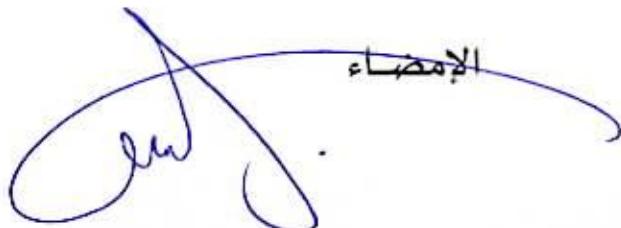
إني الممضي (ة) أسفله،
مريم الشبيتي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء


2024 / 42 .

باردو في ٦-٥-٢٠٢٤

تصريح

بتبنيّ مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عبد الرحيم عميري (.....)
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملًا بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/42/٢
باردو في.....

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

أ. د. إبراهيم

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملاء بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

2024/4/25
باردو في.....

تصريح

بتبنيّ مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
.....

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024/42.

2024/05/27 باردو في.....

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، (.....)
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبنيّ عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 42 .

باردو في، ٢٠٢٤ / ٥ / ٦

تصريح

بتبنيّي مقترن قانون

إنّي الممضي (ة) أسفله، حسين العصري
عضو مجلس نواب الشعب،

و عملاً بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبّي عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 4 / 2 .

..... باردو في

تصريح

بتبني مقتراح قانون

..... لـ زكريا حبيب المهدى

إلى الممضي (ة) أسفله، عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبيّن عرض مقتراح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقتراح القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمّنة بمقتراح القانون	49 فصل

وإنّي على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2024 / 42 .

..... باردو في،

تصريح

بتبنيّي مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
لليونين صيرمو (ك)

عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتبنيّي عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



٢٠٢٤/٤/٢.

باردو في ٥٧ كـ ٢٥٢٤

تصريح

بتبنيّ مقترن قانون

إني الممضي (ة) أسفله، **السيد المسواني (جعفر المبادرة)**
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملأ بأحكام الفصل 68 من أحکام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من
النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأتّبّع عرض مقترن القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترن القانون	مقترن قانون يتعلّق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على الواقع الالكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي.
عدد الفصول المضمنة بمقترن القانون	49 فصل

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النّظر في
إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء